

القرصنة الأوروبية على السواحل المغربية في البحر الأبيض المتوسط خلال الفترة الحديثة

European piracy on the Maghreb coasts in Mediterranean during the period Modern

جامعة الجزائر 1- يوسف بن خدة مخبر الانتماء: مناهج البحث والتقويم في العلوم الإسلامية ومقاصدها ومسالك تقويمها	الحضارة الإسلامية	لعجري زهرة - طالبة الدكتوراة z.ladjri@univ-alger.dz
جامعة غرداية	الحضارة الإسلامية	جباري سامية – أستاذة التعليم العالي samiadj9@yahoo.fr
DOI :		

الإرسال: 2024/10/20 القبول: 2024/11/13 النشر: 2024/12/20

ملخص:

تسلط هذه الدراسة الضوء على قضية القرصنة الأوروبية في البحر المتوسط على الدول المغربية منه، حيث ارتبط هذا النشاط بالاضطرابات السياسية في المناطق المغربية، والاختلافات الدينية والحضارية بين عدوتي المتوسط، مما أدى إلى ازدهار ظاهرة القرصنة وفرض الدول القوية سيطرتها على البحر الأبيض المتوسط، خاصة بعد صعود الإمبراطورية العثمانية وطرد الأندلسيين من إسبانيا، ساهم في ظهور جولة جديدة نتج عنها صراع قوي بين الدول المتنافسة في الميدان المتوسطي خلال العصر الحديث.

كلمات مفتاحية: القرصنة، البحر المتوسط، الدول المغربية الثلاث (الجزائر، تونس، طرابلس)، الدول الأوروبية (إسبانيا، أمريكا، فرنسا، إنجلترا).

Abstract:

This study sheds light on the issue of European piracy in the Mediterranean against the Maghreb countries, as this activity was linked to political unrest in the Maghreb regions, and religious and civilization, differences between the two enemies of the Mediterranean, which led to the flourishing of the phenomenon of piracy and the im position of powerful countries' control over the Mediterranean, especially after the rise of The Ottoman Empire and the expulsion of the Andalusians from Spain contributed to the emergence of a new round that resulted in a strong conflict between competing countries in the Mediterranean field during the modern era.

Keywords : Piracy; Mediterranean; The three Maghreb countries (Tunisia, Tripoli; Algeria); and European countries (America; Spain; England).

مقدمة:

لا شك أن العمل البحري له امتدادات راسخة في التاريخ، ويحق لنا أن نزعم أن الصراع البحري كان المحرار الذي يحدد موازين القوى في البحر حربا وسلمًا، وهو ذلك الإطار المحدد لطغيان ضفة على أخرى، كما أن القرصنة هي مواصلة الحرب أو الجهاد بطريقة غير رسمية في معنى آخر هو تجارة عنيفة وإعادة تشكيل الثروة والقوة بين الدول الساحلية.

ومنذ القرن السادس عشر ومع بداية انكفاء السلطة الفعلية للسلطان العثماني في الجزء الشرقي للمتوسط، ترك الجناح الغربي للإمبراطورية العثمانية تحت رحمة هجومات الإسبان، وتميزت العلاقات المغربية والأوروبية بالصدام العلني والمضمر في أغلب أطوارها، وتدرج مسار السيطرة الأوروبية في المنطقة من التخفي وراء التبشير ومقاومة القرصنة إلى المناداة بضرورة تمديد المجتمعات التي بقيت دون مستوى تنظيم الدولة.

بذلك أصبحت السياسة البحرية الغربية مواصلة لممارسة الحرب ولكن بوسائل جديدة، وقد اتخذ هذا الصراع أشكالًا شتى من الحث على التفتت الداخلي إلى فرض خياراتهم السياسية على الواقع المغربي. خاصة في العصر الحديث الذي ازدهرت فيه القرصنة في أجزاء مختلفة من العالم وفي أوقات مختلفة، كانت هناك فترتان هامتان من القرصنة في البحر الأبيض المتوسط، بدأت هجمات القراصنة ضد سفن الكنوز الإسبانية بعد فترة وجيزة من بدء الإسبان في استخراج الثروة من مستعمراتهم الجديدة، واستمر العصر الذهبي للقرصنة من 1670م إلى 1725م، هذا هو عصر القرصنة الذي يعرفه معظم الناس في تاريخ القرصنة البحرية.

يبقى السؤال المطروح في موضوعنا كيف كانت الإستراتيجية الأوروبية في عملية القرصنة اتجاه الدول المغربية في حوض البحر المتوسط؟

يهدف الموضوع إلى تعريف بنوايا وخبايا الدول الأوروبية وإستراتيجياتها لإضعاف الدول المغربية عن طريق نشاط القرصنة كسياسة تهدف للقضاء عليها نهائيا لاستخدامها في

ضرب منافسها التجاريين على مستوى البحر الأبيض المتوسط، باعتمادنا على المنهج التاريخي لوصف أحداث موضوعنا وتحليلها وفق الاطار الزمني المحدد في دراسة الموضوع.

1- خلفية تاريخية عن القرصنة في البحر المتوسط:

ازدهرت القرصنة في البحر الأبيض المتوسط لآلاف السنين، بسبب الظروف الخاصة في المنطقة التي سهلت من نشاط القرصنة، وذلك أن جغرافية البحر الأبيض المتوسط كانت مواتية للقرصنة، ولأن البحر المتوسط عبارة عن بحر مغلق، فإن السفن التجارية كانت تبحر عادة بالقرب نسبياً من الشاطئ، على سبيل المثال: يقع الساحل الإسباني من جبل طارق إلى قرطاجنة، والذي يبلغ طوله نحو 300 ميل على بعد 120 ميلاً من شمال إفريقيا، وتقع قرطاجنة على بعد نحو 230 ميلاً غرباً إلى الشمال الغربي من الجزائر، وعلى هذا فقد كان القراصنة المغاربة والجزائريين في وضع جيد لمهاجمة السفن التجارية الداخلة إلى البحر المتوسط أو الخارجة منه، وعلى نحو مماثل يضيق البحر الأبيض المتوسط إلى أقل من 100 ميل بين تونس وصقلية، الأمر الذي يجعل تونس ميناءً مثالياً للقراصنة الذين يستهدفون التجار الذين يتجارون مع شرق البحر الأبيض المتوسط، ورغم أنه ينفتح شرق صقلية، فإن البحر المتوسط يضيق بسرعة إلى أقل من 250 ميلاً بين الجزر اليونانية وليبيا، وتهيمن جزر الأرخبيل اليوناني العديدة على الطريق المؤدي إلى القسطنطينية عاصمة الإمبراطورية العثمانية (Wombwell, 2010).

لعبت الجغرافيا أيضاً دوراً في الملاحة البحرية، وبما أن البحر الأبيض المتوسط منطقة مغلقة نسبياً، فلم تكن هناك حاجة كبيرة إلى تقنيات ملاحية متقدمة، وبدلاً من ذلك، أبحر البحارة من خليج إلى خليج ومن جزيرة إلى جزيرة، ورغم أن هذا جعل الملاحة أسهل، إلا أنه أبقى السفن التجارية قريبة من الشاطئ حيث كانت عرضة لهجمات القراصنة. (Wombwell, 2010).

كما ساعدت الاضطرابات السياسية المتكررة بين دول البحر الأبيض المتوسط على انتشار القرصنة في المنطقة، وبما أن الإغريق القدماء كانوا يتمتعون باستقلالية شديدة، فلم تنشأ حكومة يونانية مركزية قوية للسيطرة على القرصنة أو الحد منها، ومع تراجع قوة الدول اليونانية الفردية في أواخر العصر الهيليني (323- 331 قبل الميلاد) انتشرت القرصنة في جميع أنحاء البحر الأبيض المتوسط (Wombwell, 2010).

علاوة على ذلك، كان الإغريق ضحايا ومرتكبين للجريمة في نفس الوقت، ورغم أن الإغريق الأوائل اعتبروا التجارة مهنة غير مشرفة، إلا أن مثل هذه الوصمة لم تكن مرتبطة بالقرصنة، فقد كان ينظر إلى الغارات والقرصنة على أنها جريمة، وبالتالي كانت القرصنة نشاطاً شائعاً بين الإغريق القدماء، وكان ضحاياها في كثير من الأحيان يونانيين من دول المدن الأخرى، ظلت القرصنة نشاطاً مشروعاً بالنسبة للعديد من اليونانيين طوال القرن التاسع عشر، حيث وجدت حماساً واسع النطاق في خضم الاضطرابات الناجمة عن حرب الاستقلال اليونانية (Wombwell, 2010, p. 60).

وقد أدت زيادة هجمات القرصنة على السفن إلى اضطراب حركة التجارة في البلاد الرومانية، وانتشرت المجاعات، حيث كان القرصنة يستخدمون سفن صغيرة تحمل عدد كبير من الرجال، يبحرون تحت جنح الليل المظلم، ويغارون على السفن الرابطة في الموانئ، ويقتلون من فيها وينهبون ثرواتها، مما اضطرت الإمبراطورية الرومانية إلى التدخل لمحاربة القرصنة (Wombwell, 2010, p. 62). ونتيجة لزيادة هجمات القرصنة وقوة شوكتهم فقد كونوا قواعد خاصة بهم، واتخذوا من السواحل التركية قواعد لهم، وذلك لتمييزها بكثرة الانحرافات، التي توفر لهم الملجأ الآمن، كما كانوا يستخدمونها لشن حملاتهم في النهب والسلب على أوروبا وشمال إفريقيا، وسوريا، واليونان، وبعض الدول المجاورة، وساعدهم على ذلك شدة ضعف الإمبراطورية الرومانية في ذلك الوقت بسبب كثرة الحروب، بل وصل الأمر إلى أن بعض المدن كانت تدفع الجزية للقرصنة في حالة هزيمتها منهم، بل وصل الأمر إلى انضمام رجال آخرين إلى القرصنة بسبب سوء الأحوال الاقتصادية، وذلك خشية الفقر والإفلاس (Wombwell, 2010, p. 60).

ولما جاء الإسلام واستطاع الفاتحون العرب تحرير بلاد الشام ومصر وشمال إفريقيا من الحكم البيزنطي، وجدوا أنفسهم أمام بيئة جديدة لم يألفوها من قبل لكن سرعان ما تأقلموا مع البحر، فذلّلوا أمواجه وشقّوا عبابه واستغلّوا كنوزه (إبراهيم، 2011).

ثم حل بالمسلمين عهد الضعف والفتور، وبدأ يشهد البحر المتوسط مع نهاية القرن العاشر الميلادي وحلول القرن الحادي عشر تزايداً ملحوظاً في النفوذ المسيحي على حساب الحضور الإسلامي عموماً، وبدأ التدني في النشاط البحري الإسلامي يتضح يوماً بعد يوم، وخاصة بعد فقدان جزر البحر المتوسط مثل صقلية ومالطا، بل وأصبح النصارى يهددون

السواحل الإفريقية، وأصبحت المناطق المغاربية أكثر عرضة لهجمات القراصنة الأوروبيين خاصة بعد ظهور كل من القوتين الإمبراطورية العثمانية والدول المسيحية الإسبانية على ساحة الحوض المتوسطي منذ نهاية القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر، فاشتد الصراع وزادت حدة التنافس الدولي على البحر المتوسط خاصة في الجهة الغربية منه (إبراهيم، 2011، صفحة 146).

2- بداية الصراع الأوروبي المغاربي على مستوى البحر الأبيض المتوسط:
عرفت بلاد المغرب الإسلامي بعد سقوط الموحدين تفككا سياسيا وجغرافيا ظهرت على إثره ثلاث دويلات وأهم ما ميز علاقاتها هو الصراع السياسي والعسكري الهادف إلى توسيع مجالها ونفوذها الجغرافي على حساب بعضها البعض، وإن النظر في الوحدة السياسية داخل الدولة الواحدة سنجدها هي الأخرى مقسمة إلى إمارات صغيرة متناحرة فيما بينها، مما جعل قدراتها الدفاعية ضعيفة وأصبحت مستهدفة من طرف الصليبيين الأوروبيين خاصة الإسبان والبرتغاليين، وقد ساهم هذا التفكك السياسي في نمو الفكر الإسباني للتوسع عليه، خاصة بعد سقوط غرناطة سنة 1492م في يد الصليبيين الإسبان، وأنشأت "محاكم التفتيش" للضغط على مسلمي الأندلس ودفعهم إلى ترك أراضيهم وفتح المجال لإسبانيا لتنفيذ مخططاتها بملاحقتهم واضطهادهم بحيث عملت على طردهم خاصة بعد المباركة والمساعدة البابوية بالأموال والسلاح والدعاية لهذه الأعمال الصليبية، فما كان عليهم إلى الهجرة إلى دول شمال إفريقيا باعتبارها أقرب الدول من الناحية الجغرافية يستطيعون اللجوء إليها، ولم يتوقف الحقد الصليبي عند هذا الحد بل عمل على نقل الحرب إلى بلاد المغرب العربي (مشوشة، 2023)، لذا رفعت حركة التوسع اليبيري في بلدان المغرب الراية الصليبية مجندة وراءها الكنيسة والعالم المسيحي لضمان دعم متين يوفر لها شروطا كافية للنجاح، وكان الوازع الديني حاضرا في هذه الحملات التوسيعية فقد كان يخفي أطماعا كبيرة في السيطرة على كل مسالك التجارة وضرب الحصار على البلدان المغاربية، وكان تركيز هذا التوسع على نقاط السواحل للجهة الغربية من الحوض المتوسط (الأرقش و الأرقش، 2003).

مع نهاية القرن 15م عرف العالم المتوسطي سيطرة أوروبية على الملاحة البحرية، فاحتكرت الطرق التجارية بها ومركز التجارة العالمية إلى المحيط الأطلسي بعدما كان في البحر الأبيض المتوسط الشيء الذي أثر على أوضاع بلاد المغرب الإسلامي اقتصاديا بعد اقصائها من

الدورة الاقتصادية العالمية، ولم يقتصر هذا الانكماش على هذا الميدان فحسب بل كان أيضا إحدى مميزات سياسة وثقافة هذا المجال الجغرافي وأصبح مغلقا بعيدا كل البعد عن الحداثة الأوروبية وهو ما أدخلها عهدا تاريخيا جديدا أساسه التداعي والتفكك والتباعد لذلك سجلت أوروبا قفزة نوعية مكنتها من دخول تاريخها الحديث وبرزت جراءه قوى متعاضمة على الضفة الشمالية من المتوسط (مشوشة، 2023، صفحة 628)، واقرن كل هذا بنهضة اقتصادية مهمة تحرك فيها المال والتصنيع ونتاج عنها الصناعة التجارية والبحث عن أسواق داخلية وخارجية، والبحث عن الأسواق كان يتطلب تطوير وسائل النقل الطرقية والبحرية منها بصفة خاصة، وقد عملت كل من إسبانيا والبرتغال بعد تحقيق وحدتهما على استغلال هذا الاتجاه المهم لتحقيق هدفين مهمين أبرزهما الانتشار في البحار، ومعنى ذلك السيطرة على هذه البحار، فتكونت القرصنة الخطيرة التي قام الاسبانيون والمغامرون منهم فرسان مالطا على شواطئ تونس وعلى المياه الإقليمية، بصفة خاصة على سواحل بلاد المغاربة، أما البرتغاليون فقد انتهزوا فرصة قوتهم البحرية والصناعية والتجارية ورغبهم في البحث عن الأسواق والمواد الخام، فكانت بداية للاستيلاء على سبتة ثم طنجة ثم الساحل الأطلسي المغربي وحتى بلاد السوس والصحراء (الكريم، 1426هـ-2005م).

وشكلت بداية القرن 16م مرحلة مهمة في تاريخ منطقة البحر الأبيض المتوسط وهذا بظهور صراع ذو طابع ديني إقليمي بين المسيحية والإسلام، وإن معادلة الصراع المسيحي الإسلامي في العالم المتوسطي قد توسعت لتشمل دولا أوروبية أخرى مثل: فرنسا، إنجلترا وهولندا...الخ والتي حاولت هي الأخرى دخوله لفرض نفسها وهيبتها التجارية واستغلال الفرصة للاستفادة من ثروات وخيرات البلدان المغربية منذ بداية العصر الحديث، وبهذا اشتدت حركة التوسع الأوروبي الصليبي المسيحي مجندة ورائها الكنيسة وكان من الطبيعي بروز رد الفعل المغربي بحركة جهادية محلية، الشيء الذي سهل التواجد العثماني في غرب المتوسط بداية القرن 16م، وتواجدها في بلاد المغاربة كان أكثر من ضرورة تاريخية للحفاظ على مكانة الإسلام ومقوماته التاريخية في الاطار الإستراتيجي العام للدول المغربية في المتوسط (مشوشة، 2023، صفحة 629).

3-البحر الأبيض المتوسط وإستراتيجيات الفاعلين فيه:

ورغم أن خطر القرصنة المنظمة عالمياً بدأ وكأنه زال بحلول منتصف القرن الثامن عشر، فإن مشكلة السطو البحري ظلت مع ذلك تشكل خطراً شديداً على العلاقات الدولية في البحر الأبيض المتوسط، فبعد معركة ليبانتوا البحرية في عام 1571م، أصبح نطاق العمليات الذي تمارسه الإمبراطورية العثمانية محصوراً إلى حد كبير في شرق البحر المتوسط، ولكن في غرب البحر المتوسط وشرق المحيط الأطلسي زاد وجود القرصنة من شمال إفريقيا بشكل ملحوظ، وأغلب الكتابات الغربية تقول بأن "القرصنة من تونس والجزائر وطرابلس يطلق عليهم أحيانا اسم "الغزاة" أي المحاربين في جهات القتال ضدّ الكفار، على الرغم من وجود أدلة قليلة على أن أنشطة القرصنة كانت تعتبر عموماً شكلاً من أشكال الحرب المقدسة" (Michael, Even in the remotest corners of the world: globalized piracy and international law, 1500-1900, 2010).

بدأت ظاهرة القرصنة في تاريخ البحر الأبيض المتوسط حدثاً يشوبه الخطأ التقويبي والمبالغة في إسقاط أحداث الفترة القروسطية على القرنين 18 و 19 ميلاديين والذي عرف انحساراً للأنشطة العنيفة. فعكس القرن 16م الأحداث أين تمكنت الأقاليم العثمانية من مجابهة القوة البحرية الأوروبية، ولكن منذ القرن 17م بدأت الغلبة تميل لصالح الدول المسيحية، فسنه 1685م وكرد على القرصنة الطرابلسية قامت البحرية الفرنسية بقيادة المارشال "دي إستري" Destri بمحاصرة طرابلس لأيام ثم بدأ بقصفها بشدة وقبل الباشا تحرير الأسرى ودفع خطية كبيرة ثم تكرر الأمر نفسه سنة 1693م وانتهى بتوقيع صلح تجاري لفائدة فرنسا (القادر، 2017).

خلال القرن 18م بادرت جهود الدولة العثمانية للوقوف أمام التنافس الاقتصادي الأوروبي على الولايات المغاربية الثلاث (تونس، والجزائر، وطرابلس) إذ سعت في تقوية الجبهة العسكرية للولايات من خلال إنشاء العديد من مصانع الأسلحة في طرابلس التي عملت على صناعة البنادق المحلية واستحضار البارود في منطقة جرجرة، وحاولت أيضاً إقامة ورشات لصناعة السفن واعتمدت على الخبرات الأوروبية منها الإسبانية والفرنسية والهولندية، وهذا الدعم العثماني للولايات الثلاث زاد من نشاط القرصنة البحرية التي أصبحت مصدر تهديد التجارة الأوروبية وأجبرتها على دفع الإتاوات والضرائب السنوية، كما أن أغلب الدول الأوروبية حاولت التقرب من حكام الولايات وتقديم لهم الهدايا بهدف كسبهم دون تعرض لسفنهم التجارية (كريم و المحمدي، 2020).

الواقع أن القرصنة ساهمت في تهاوي الضفة الجنوبية واستفادة الدول الأوروبية، فقد نجحت الدول المسيحية في تسخير الوازع الديني الذي وجه السفن الصليبية نحو موانئ المتوسط الإسلامي، وباتت القرصنة أداة تخدم إستراتيجيات سياسية وتجارية، وأما في تونس وطرابلس والجزائر فقد وجهت القرصنة لضخ الأموال اللازمة لديمومة تماسك الرابطة السياسية، ففي يوم 23 أكتوبر من سنة 1784م وصل الأميرال البندي "أنجلو إيمو" Angelo emo الذي كان يشغل بأسطول قرصنة ضدّ بيك تونس إلى مياه طرابلس وتمكن من أن يفرض على الباشا تجديد المعاهدة السابقة والتي تعطي للبندقية دون غيرها امتياز استخراج الملح من بوكماش (غلبون، 2004)، وهو ما يكشف أن العمل القرصني الأوروبي كان يتم وفق إستراتيجية رسمية تعمل على استعمال القرصنة لممارسة الهيمنة التجارية على البلدان المغربية، مع العمل على عدم القضاء نهائيا على القرصنة المغربية حتى تجد الدول الأوروبية مبررات للتدخل في الشأن المغربي (القادر، 2017، صفحة 36).

كما عرف عن أتراك تونس وطرابلس والجزائر أنهم كانوا من المغامرين الباحثين عن الثروة، حتى أن القرصنة لبثت أهم رافعة للأعباء المالية للحكم، وأقامت عليها الأجهزة السياسية استحقاقات الملك مما جعل هذه الأجهزة رهينة ما يسمح به من هامش الحركة في البحر، استغلت الدولة العثمانية حب المغامرة لدى البحارين في البلدان المغربية وساهمت في تونس في إنشاء مصانع في القصبة وقصر الحفصية لصناعة الأسلحة وتصليح المدافع وتلقت اهتماما من الدولة العثمانية في عهد الداوي علي باشا بين عامي (1743-1744م)، واعتمدت تونس على الخبراء الطولونيين والخبراء الأوروبيين وأنشأت ترسانة لصناعة السفن الحربية في حلق الوادي في منطقة غار الملح منذ عام 1754م، وكانت تعتمد في تجهيزها بالمواد على الدولة العثمانية وما تحصل عليه الولايات بشكل ضرائب من الدول الأوروبية كالحديد والبارود لغرض استخدامه لتطوير تصنيع الأسلحة وتقوية الجهة العسكرية للولايات الثلاث اهتمت الدولة العثمانية بالصناعة في الولايات الثلاث عام 1764م إذ قامت لتكريس أنشطتها الصناعية مثل صناعة السفن ومسابك المدافع لصالح تلك الولايات ووضعت الكثير من الحراسة للمراقبة عليها، وقد أدى هذا الوضع إلى دعم سلطتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية (كريم و المحمدي، 2020، صفحة 434)، إذ استطاعت الدولة العثمانية احتكار التجارة الخارجية مما زادت المنافسة الأوروبية على

المنتوجات المحلية، ومنعت ارتقاء المسيحيين والدخول بتجارهم إلى الموانئ لا بدفع الضرائب الباهضة، وهذا زاد من حدة المنافسة الأوروبية على تطوير تجارتها البحرية، وزاد من سخط الدول الأوروبية ودعوة إلى التخلص من السياسة التي فرضتها الدولة العثمانية في الأقاليم الساحلية تهدف إلى التحكم بالطرق التجارية، ويهدف عمل الدعم العثماني إلى الولايات الثلاث ولا سيما الجزائر بزيادة نشاط القرصنة البحرية حتى نهاية عام 1764م (كريم و المحمدي، 2020، صفحة 434).

فاستغلت بعض الدول المغربية الإستراتيجية العثمانية في دعم الجانب العسكري، ففي طرابلس كان لابد أن يحتاج أحمد باشا إلى المال الكثير لكي يوسع لأتباعه في الرزق ويقوم بالتزامات الحملات الحربية المتكررة وكانت الوسيلة الرئيسية هي القرصنة وترك الحرية في التصرف لرياس البحر (القادر، 2017، صفحة 37)، وقد بلغ نصيب حكومة طرابلس 1/8 جملة عائدات القرصنة (عجيلة، 1997).

وكان امتزاج القارمنليين بالبحر شديدا لضعف عائدات الضرائب الداخلية وعدم انتظامها، دفع الفئة الحاكمة إلى الاتكال الشديد على مردود البحر، أما في تونس فقد وازى الحسينيون بين العمل البحري والاهتمام بالنشاط الزراعي، فكانت تداعيات منع القرصنة أخف في تونس مقارنة بطرابلس والجزائر (القادر، 2017، صفحة 37).

وجهت الولايات الثلاث بعملها البحري نحو قرصنة السفن التجارية إلى الجمهوريات الإيطالية، وبسبب استمرار القرصنة قدم قنصل البندقية في استانبول شكوى إلى السلطان مصطفى الثالث، موضحا الاعتداءات ضدّ سفنه التجارية، وعندما رفضت البندقية أثناء المفاوضات دفع الجزية عن تجارتها في موانئ الولايات الثلاث، وعلى اثر ذلك أيدت استنبول ما تقوم به الولايات الثلاث من جهود للقضاء على سفن البندقية (كريم و المحمدي، 2020، صفحة 435)، التي تعرف ب"قوافل السفن المسلحة" المرافقة لسفنها التجارية، ونتيجة ذلك تلقت البندقية ضربات من الأسطولين التونسي والجزائري حريا لعام 1774م (غطاس، 1414هـ/1993م)، فضلا عن ذلك أن القرصنة البحرية قطعت الطرق أمام الإمدادات العسكرية الأوروبية إلى الإسبان، فقد تمكنت الجزائر من القبض على بعض السفن الفرنسية بين عامي (1773- 1774م) أثناء مرورها إلى السواحل الإسبانية فصادرت ما تحمله منها (500) قنطار من قبضان الحديد و(08) صواري و(500) قنطار من الحبال و(4000) قطعة من النقود، وبذلك فقد عبرت السلطة العثمانية عن

دواعي سرورها اتجاه العمل العسكري الذي قامت به الجزائر (كريم و المحمدي، 2020، صفحة 435).

ومع تنامي زيادة التنافس التجاري بين الدول الأوروبية على الطرق التجارية في البحر المتوسط، دعت الدولة العثمانية سنة 1774م الولايات المغربية الثلاث (تونس، والجزائر، وطرابلس) للعمل على التحول الاقتصادي واحتكار محاصيلها في الأسواق الدولية (كريم و المحمدي، 2020، صفحة 435)، وغدت الجزائر قاعدة للقوة البحرية العثمانية، التي دافعت عن المصالح العثمانية في غرب البحر المتوسط وكانت مشغولة بأعمال القرصنة على سفن الأوروبيين التجارية في أوقات الحرب (حسين، 2014).

4- القرصنة الأوروبية على السواحل المغربية في البحر المتوسط:

إن القرصنة التي يقوم بها المغامرون الأوروبيون من أجل السلب والنهب، والتي تدعى بالفرنسية PIRATERIE وبين القرصنة COURSE التي هي نوع من أنواع الحروب البحرية التي تقع بين الدول المتعادية، والتي كانت الغاية منها ضرب اقتصاديات العدو، بالاستيلاء على البضائع الصادرة منه أو الواردة عليه، وأسر من يعمل فوق ظهر تلك السفن المعادية (المدني، 1984).

فهذه القرصنة ذات نظم وقوانين، ولها تقاليد معروفة لا تحيد الدول ولا يحيد القراصنة عنها، جاء في دائرة المعارف الفرنسية الكبرى: "أن الحكومات فيما سلف كانت تسلم أوراقا رسمية للقراصنة، فتكسبهم بذلك صبغة مشروعة، تميزهم عن لصوص البحر، وتجعلهم شبه جنود متطوعين أحرار يعملون فوق البحر" (المدني، 1984)، وهذا النوع من القرصنة يعرف "بالقراصنة المرخصون" pirates وهم بحارة يملكون سفنا تصدر لهم تراخيص أو تصاريح معينة من حكومة دولة معينة، تعطي لهم الحق في السلب أو النهب سفن الأعداء، وتعرف هذه التراخيص بوثائق الاختطاف التي تعطي الصبغة الشرعية على هذه الأعمال من جانب الحكومة التي أصدرتها، وكانت تتم في كل من الأمر الملكي الفرنسي سنة 1584م، وسنة 1779م، وفي إنجلترا سنة 1708م، كما تضمن الدستور الأمريكي الأول النص على وثنائق الاختطاف في المادة الأولى، وكانت فرنسا تطلق على هذا النوع "بالقرصنة الملاحية"، بل إن القرصنة في بعض الأحيان كانوا مساعدين للدول المانحة لهم الترخيص، ومن ذلك ما فعلته فرنسا من إعفاء قراصنة طرابلس جوازات سفر فرنسية (سليمة، 1435هـ- 2014م)، وعلى إثر هذه القوانين التي وضعتها الدول الأوروبية للممارسة القرصنة شهدت

انتشاراً واسعاً على سواحل المغاربية في البحر المتوسط خلال الفترة الحديثة (المدني، 1984، صفحة 74).

وظهر القراصنة الأوروبيون منذ عهد الإسبان والبرتغال الذين كانوا يعتزضون في كل البحار سير السفن الإسلامية، وخاصة على سواحل المغرب العربي، وازدادت هذه القرصنة على السواحل المغاربية جرأة وعدواناً، عندما حم القضاء بمسلمي الأندلس فارة بدينها وشرفها وبقايا متاعها وأموالها إلى سواحل الشمال الإفريقي، فكانت سفن القراصنة الإسبانية والبرتغالية تستحوذ على السفن الإسلامية وتسلب من فيها من رجال ونساء، وتستولي على ما فيها من متاع (المدني، 1984، صفحة 74).

في مقابل محدودية قدرات البحرية للدول المغاربية فإن القوى الأوروبية من خلال التركيز على الاختلافات الدينية بين ضفتي المتوسط بهدف جعله بحراً أوروبياً خالصاً، ودليل ذلك أن أغلب ربانة ورياس البحر في تونس وطرابلس كانوا من الأوروبيين المنشقين من الأرنؤوط الذين دخلوا الإسلام وتحالفوا مع السلطة واستحوذوا على قيادة السفن، وكان أحد هؤلاء المنشقين الاسكتلندي يدعى "بيتر ليسلي" أعلن إسلامه ليتفادى محكمة عسكرية للسرقة والعصيان على السفينة هامبدن في عام 1774م وأصبح اسمه "الرايس مراد" ثم عينه الباشا في عام 1795م أمير البحر في بحرية طرابلس (كولا، 1988م)، وكان نفس الأمر في تونس فقد احتكر الممالك القيادة البحرية (القادر، 2017، صفحة 36).

تعرض أوجاق المغرب إلى حملات بحرية دائمة عاقتها عن التفاعل مع المتوسط وتشكيل رؤية للتعامل مع الضفة المقابلة الأخذة في الاستحواذ على حوض البحر، فتفوق فرنسا وسيطرتها على التجارة في المتوسط كان بفضل التعاون والتكامل السياسي وبين المبادرات الفردية، وعولت الدول الأوروبية على التأثيرات الدينية لتبرير الصراع الاقتصادي، فقد وجهت مالطا كل جهودها نحو مهاجمة المدن الساحلية لتونس وطرابلس منذ أن استقر بها يوحنا الأرشليمي وقد عمل القساوسة على تحديث القطع البحرية حتى يتفوقوا في حرب المسلمين، ففي سنة 1702م كانت بمالطا 16 سفينة موجهة للقرصنة، وقد اختصت بعض العائلات بالنشاط القرصني مثل عائلة "كاميلاري"، ورغم أن فرسان القديس يوحنا كانوا أساساً من القساوسة إلا كانوا لا يطيعون الكنيسة في التوقف عن استهداف المسلمين، ففي أواسط القرن 18م وجد 9 آلاف من الأسرى المغاربة لدى فرسان مالطا، وانظموا إلى القراصنة الإنجليز والهولنديين خلال القرن 18م ثم توقف عنها نحو التجارة في القرن

19م، ولكن ذلك لم يمنعهم من المشاركة في الاعتداء على السفن المغربية مثلما حدث سنة 1770م بمشاركة السفن الحربية الفرنسية في قصف الساحل التونسي (القادر، 2017، صفحة 38).

في أواسط القرن 18م وبمناسبة التقارب التجاري بين طرابلس وإنجلترا حشدت فرنسا أكثر من 300 قطعة بحرية للممارسة النشاط القرصني ضد السفن الطرابلسية لمنع هذا التقارب، كانت الدول تنظر إلى قراصنتها على أنها قوة بحرية غير رسمية مهمتها حرب من لا يمكن حربه علناً وتتظاهر بالتبري من أعمالهم وتمدهم سرا بالمساعدات (القادر، 2017، صفحة 38).

لا ريب أن التنافس الدولي في الحضور المتوسطي ألقى بتداعياته على دول شمال إفريقيا التي دفعت إلى الانخراط في هذه الصراعات، بل إن دول المغرب استخدمت الأجندات الخارجية كتحرير فرنسا لقراصنة تونس وطرابلس على استهداف سفن بروسيا، وسخرت فرنسا أكثر من 30 قطعة بحرية لممارسة النشاط القرصني ضد طرابلس بمؤازرة سفن من إسبانيا والبرتغال ومالطا وموناكو والمدن الإيطالية عند بداية تنامي الخطر البروسي، وكان استخدام القراصنة لأجل إخضاع الدول المغربية تجارياً بصفة سرية، فسنة 1729م تم صرف بين 30 و 40 ألف ريال لأجل استخدام بعض القراصنة سراً (القادر، 2017، صفحة 40).

وبسبب الاستراتيجية الغربية والسرية في النشاط القرصني الأوروبي، صنف النشاط الحربي البحري لدول العربية بموجب قوانين الحرب باعتباره قرصنة غير نظامية (وكان هذا الخطاب المهيمن الذي يحدد الدعاية ضد شمال إفريقيا يعمل في السياسة الخارجية الأوروبية والأمريكية في عام 1800م)، وعلى أية حال، مع الحملات العسكرية في عامي 1815 و 1816، تم القضاء بشكل لا رجعة فيه على التوازن الهش الذي كان قائماً في القرن السابع عشر بين المدن المغربية والدول الأوروبية، ومن جهة نظر شمال إفريقيا، كان الأوروبيون قد دمروا هذا التوازن من خلال الإجراءات الحربية الأحادية الجانب وغير القانونية التي تهدف دائماً لتحقيق المصالح الأوروبية (Michael, Even in the remotest corners of the world: globalized piracy and international law, 1500-1900, 2010) . مثلاً كانت إستراتيجية فرنسا تهدف إلى إضعاف القرصنة المغربية دون أن تقضي عليها .

نهائيا لاستخدامها في ضرب منافسيها التجاريين، ولذلك تعددت المراسلات الصادرة عن بعض قناصل الدول الأوروبية والمتعلقة بتضرر التجار الأجانب من تجاوزات الدولة التونسية لما نصت عليه المعاهدات التجارية المبرمة بينهما، حتى أن فرنسا بدورها كانت لا تخفي تبرمها أحيانا من القرصنة التونسية، لكنها لم تكن حازمة في منعها إلا بعد أن سوت خلافاتها مع إنجلترا منذ عام 1818م (القادر، 2017، صفحة 41)، وفي هذه الحالة فإن الأوروبيين سوف يتصرفون بشكل غير قانوني، ويتجاهلون المعاهدات القائمة، وسوف يتصرفون مثل القرصنة: (Michael, Even in the remotest corners of the world: globalized piracy and international law, 1500-1900, 2010, p. 367)

وشهد القرن السابع عشر والثامن عشر الميلاديين نشاطاً كبيراً لهؤلاء القرصنة، الذين كانوا ينطلقون من سواحل تونس، والجزائر، وكان الباعث على هذه الأعمال في الغالب باعث ديني (سليمة، 1435هـ- 2014م، صفحة 21)، وهذه الصورة من صور القرصنة البحرية تحت الحماية الرسمية، حيث كانت الدول التابع لها هؤلاء القرصنة تمنحهم خطابات، أو وثائق الاختطاف على الجانب الآخر كان هناك القرصنة المالطيين « Maltes corsairs » وهؤلاء كانوا يقومون بأعمال القرصنة ضد السفن التركية والمغربية، بترخيص من ملوك أوروبا، بدافع ديني في البداية، ثم أصبح هؤلاء يحصلون على مقابل مادي بعد ذلك (حسين، 2014، صفحة 830).

وقد ظلت أوروبا، والولايات المتحدة تدفع الجزية لحاكم الجزائر في ذلك الوقت للداي التابع للدولة العثمانية، وذلك لحماية سفنهم المارة في البحر المتوسط من القرصنة، وذلك حتى عام 1800م حيث طلب الحاكم زيادة في الجزية، وحينما رفضت الولايات المتحدة ذلك بدأ الخلاف (حسين، 2014).

وفي عام 1801م أعلن الرئيس الأمريكي "توماس جيفرسون" الحرب ضد حاكم الجزائر (أو كما أطلق عليها حرب ضد القرصنة) بعد فشل مبعوثه "ريتشارد فانتين مويريس" في التوصل إلى اتفاق مع حاكم الجزائر، وقام القائد الأمريكي "ريكارد دايلز" بحصار طرابلس لمدة عامين، ولكنه فشل في بث الرعب والخوف في قلوب القرصنة، حيث استمرت عمليات القرصنة في تلك الفترة بصورة كبيرة، وانسحبت القوات المحاصرة لطرابلس سنة 1803م واستمرت الخلافات، والمعارك مرة أخرى، وأخذ الوضع يتأرجح من حرب إلى موافقة الولايات المتحدة الأمريكية حتى عام 1815م، حيث قامت قوة مكونة من عشر (10) سفن

بالدخول إلى الجزائر مستخدمة السفن الحربية ، وأرغم حاكم الجزائر على إنهاء ما يسمى بالحرب البربرية الثانية (سليمة، 1435هـ- 2014م، صفحة 22).

وفي عام 1815م تم توقيع اتفاقية، والتي تضمنت عدم دفع الولايات المتحدة الأمريكية للجزية مرة أخرى لهؤلاء القراصنة سنة 1816م، حيث تضمنت المادة 11 من الاتفاقية عدم التزام الولايات المتحدة بدفع الجزية لأي من القراصنة البربر وفي عام 1816م قامت كلا من إنجلترا، وهولندا بمحاربة مراكز القراصنة على السواحل الشمالية لإفريقيا، وذلك على إثر اتفاقية سنة 1815م، لأن الحكومة الإنجليزية والهولندية كانت تدفع الجزية لهؤلاء القراصنة، وفي عام 1830م قامت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإنجلترا وهولندا بضرب مراكز القرصنة على السواحل الإفريقية، وقضوا على مراكز القرصنة البربرية، لتبدأ صورة أخرى من القرصنة وهي القرصنة الاستعمارية (سليمة، 1435هـ- 2014م، صفحة 23).

ولعل الأوروبيين أعادوا تنشيط تهمة القرصنة حتى لا يضطروا بعد الآن إلى قبول الدول البربرية كأعداء شرعيين، وبالتالي تقديم استخدامهم للقوة باعتبارها مجرد إجراء شرطي، على الرغم من أن القوى أصبحت ملتزمة أيضاً بالتقييد بل وحتى إلغاء القرصنة هذه المرة، لم تكن هناك معاهدة سلام بل معاهدة استسلام، وفي النهاية كان الأوروبيين وليس سكان شمال إفريقيا هم الذين ألغوا النظام القانوني الذي تشكل بين الجانبين منذ القرن السابع عشر، وبالنسبة للمغاربة فإن الأسباب التي دفعت الأوروبيين إلى حظر تجارة الرقيق في البحر الأبيض المتوسط في فيينا عام 1815م، وعلى الرغم من تأكيدهم عليها صراحة أو التسامح معها ضمناً لفترة طويلة كانت ستظل لغزاً، وعلى نحو مماثل لم يكن الرفض الأوروبي للقرصنة مماثلاً في شمال إفريقيا، ولكن القرار الأوروبي باتخاذ تدابير عسكرية نشطة ضدّ شمال إفريقيا ربما كان نابعا من الرغبة في استغلال نقاط الضعف الاقتصادية والسياسية في المغرب، والتي أصبحت واضحة بشكل متزايد، وليس من المخاوف بشأن العبودية والقرصنة، وبعبارة أخرى فإن التخلي عن الاعتراف بدول شمال إفريقيا كدول ذات سيادة من خلال تهمة القرصنة لم يكن في معظمه مسألة أخلاقية ولا قانونية، بل كان الأمر قائماً على حسابات القوة السياسية، التي اتخذت مسارها المنطقي مع الاحتلال

الفرنسي للجزائر عام 1830 م (Michael, Even in the remotest corners of the world: globalized piracy and international law, 1500-1900, 2010, p. 367)
خاتمة:

وفي الختام نقول بدون أدنى شك كان القراصنة الأوروبيون يعتدون أكثر مما كان يعتدى عليهم من قبل القراصنة المغاربة، فغارات القراصنة الأوروبيين المتكررة على سفن القراصنة المغاربة أُنذرت بقيام القراصنة المغاربة بالرد بالمثل والسطو على السفن الأوروبية، منذ منتصف القرن السابع عشر، فقد بقيت البحريات الخواصية تعمل جنباً إلى جنب مع البحريات الرسمية حتى عام 1814م، ولقد طغى النشاط القرصاني الأوروبي في المتوسط خلال حروب الثورة الفرنسية والحروب النابوليونية (إبراهيم، 2011، صفحة 150)، وتكبدت الجزائر بسببها خسائر مما ألزمها بحكم المعاهدات المبرمة مع الدول الأوروبية باستقبال قراصنتها في موانئها وتحمل المشاكل والصعوبات الناجمة عن ذلك في مثل هذه الظروف، وبالتالي ألبيت الدول الأوروبية القرصنة المغاربية أكثر من دورها الحقيقي لأن الواقع أن فرنسا وإنجلترا كانتا تدفعان تونس وطرابلس إلى ممارسة القرصنة لكن مع بقاء هذا النشاط تحت مراقبتهما، فتحوّلت القرصنة المغربية من فعل عدائي ذو خلفية دينية إلى تجارة تربط جانبي البحر المتوسط (القادر، 2017، صفحة 42).

قائمة المراجع

- 1- أبو دياب علي السيد حسين. (أكتوبر، 2014). القرصنة البحرية في العصر العثماني. مجلة كلية الآداب، الجزء 2 (العدد 38)، 729.
- 2- أبو عبد الله محمد عبد الهادي عجيلة. (1997). النشاط الليبي في البحر المتوسط في عهد الأسرة القرمانلية 1711-1835م وأثره على علاقاتها بالدول الأجنبية (الإصدار الطبعة الأولى). بنغازي: منشوات جامعة قار تونس.
- 3- أحمد توفيق المدني. (1984). حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسباني 1492-1792م. المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع.
- 4- الراوي جمال كريم، و جمال فيصل حمد صالح المحمدي. (2020). القرصنة البحرية في الولايات المغاربية الثلاث (الجزائر وتونس وطرابلس الغرب) العثمانية ضدّ

- السفن الأوروبية من عام 1730-1830م. مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية(العدد 4)، 433.
- 5- الطرابلسي أبي عبد الله محمد بن خليل ابن غلبون. (2004). التذكّار فيمن ملك طرابلس وما كان بها من أخبار (الإصدار الطبعة الأولى). (الزاوي طاهر أحمد، المحرر) بيروت- لبنان: المدار الإسلامي.
- 6- د. سمير مشوشة. (01 جوان، 2023). المغرب الأوسط بين الظرفية التاريخية المتوسطية وآثار التوسع الإسباني بداية القرن 16م. مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية، 625-626.
- 7- دلندة الأرقش، و عبد الحميد جمال بن طاهر الأرقش. (2003). المغرب العربي الحديث من خلال المصادر. مبيدياكوم: مركز النشر الجامعي.
- 8- سعيود إبراهيم. (2011). القرصنة المتوسطية خلال الفترة الحديثة القرصنة الإيطالية نموذجا. مجلة الواحات للبحوث والدراسات(11)، 146.
- 9- سوداني عبد القادر. (2017). القرصنة في المتوسط خلال الفترة الحديثة: الحثيئات والتداعيات. مجلة ليكسوس(19)، 36.
- 10- عائشة غطاس. (1414هـ/1993م). المعاهدات الجزائرية البندقية (7 محرم 1177هـ- 18 يوليو 1763م). مجلة الدراسات التاريخية(العدد 7)، 94-95.
- 11- غلاب عبد الكريم. (1426هـ- 2005م). قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي (الإصدار الطبعة الأولى). بيروت: دار الغرب الإسلامي.
- 12- فوليان كولا. (1988م). ليبيا أثناء حكم يوسف باشا القرمانلي (الإصدار الطبعة الأولى). (تحقيق: السورالي صلاح الدين، المحرر، و ترجمة: المحيشي عبد القادر مصطفى، المترجمون) طرابلس: دار الكتب.

13- محمد صلاح سليمة. (1435هـ- 2014م). القرصنة البحرية (الإصدار الطبعة الأولى).
مكتبة القانون الاقتصادي

14- Michael, K. (2010). Even in the remotest corners of the world: globalized piracy and international law, 1500-1900. Journal of Global History, 3(5), 365.

15- Wombwell, J. A. (2010). The Long War Against Piracy: Historical Trends. Fort Leavenworth, Kansas: Combat Studies Institute occasional paper: 32 .